

المحاضرة 2. التزامات وصلاحيات الإدارة الجبائية المتعلقة بالتدقيق الجبائي

1. حقوق الإدارة الجبائية

لتكون الإدارة الجبائية قادرة على تنفيذ عملية التدقيق الجبائي وتحقيق الأهداف المنوطة به قدم لها المشرع الجزائي مجموعة من الحقوق المرتبطة بعملية التدقيق، بحيث تعتبر هذه الحقوق جوهر عملية التدقيق الجبائي وبدونها لا يمكن للمدقق الجبائي الاتصال بالمكلف بالضريبة وإخضاعه لعملية التدقيق، وتتمثل فيما يلي:

1.1. حق الرقابة

وفق هذا الحق يمكن للمدقق الجبائي مراقبة تصريحات المكلف بالضريبة مهما كانت طبيعته (شخص طبيعي أو معنوي) والمستندات المستعملة في إعدادها، ووفق هذا الحق لا يمكن للمكلف بالضريبة عدم التجاوب مع عملية التدقيق أو رفضها، ويكون لزاما عليه تحت طائلة القانون تزويد المدقق الجبائي بكل المعلومات والتوضيحات التي يحتاجها سواء كانت عبارة عن مستندات أو توضيحات شفوية.

2.1. حق الاتصال والاطلاع

- الحق في الاطلاع على كل الوثائق التي تخص المكلف بالضريبة بعين المكان (محاسبة المكلف بالضريبة) وإمكانية اخذ نسخ عنها ؛
- الحق في إمكانية تأكد المدقق الجبائي من بعض المعلومات ميدانيا كأن يقوم بعملية الجرد المادي.
- الحق في الإطلاع على كل الوثائق التي تخص المكلف بالضريبة لدى الإدارات والهيئات العمومية (الضمان الاجتماعي، مؤسسة البريد، أملاك الدولة، الجمارك وغيرها)، ولا يمكن لهذه الهيئات الامتناع عن تقديم المعلومات للمدقق الجبائي متحججة بالسريانية ؛
- الحق في الإطلاع على كل الوثائق التي تخص المكلف بالضريبة لدى المؤسسات الخاصة (البنوك، الزبائن، الموردين وغيرهم)، ولا يمكن لهذه المؤسسات الخاصة الامتناع عن ذلك.

3.1. الحق في التفتيش أو المعاينة

ويقصد بهذا الحق إمكانية تحقق المدقق الجبائي من بعض المعلومات ميدانيا كأن يقوم بعملية الجرد المادي بشكل مفاجئ وبدون إعلام مسبق للمكلف بالضريبة.

4.1. الحق في الاسترداد

الاسترداد هو الفترة القانونية التي يمكن للمدقق الجبائي مراقبتها وتدقيقها وقد حددها المشرع الجزائري بأربعة سنوات (4 سنوات)، ولا يمكنه مراقبة دورات أخرى لأنها تصبح دورات متقدمة جبائياً، فمثلاً إذا كنا في سنة 2020 يمكن للمدقق الجبائي مراقبة وتدقيق الدورات الأربع التالية (2019، 2018، 2017، 2016) أما دورة 2015 فلا يمكنه مراقبتها لأنها أصبحت دورة متقدمة وهذا من حقوق المكلف بالضريبة. ولكن لا يمكن الحديث عن التقادم الجبائي إلا في الحالات العادية، فإذا ثبت قيام المكلف بالضريبة بمناورات تدليسية في تصريحاته يحق للإدارة الجبائية تدقيق أكثر من 4 دورات وليس له الحق في الامتناع أو التحجج بالتقادم الجبائي، لأن حقه في ذلك سقط بثبوت مناوراته التدليسية. كما يحق للمدقق الجبائي الرجوع للدورة الخامسة والسادسة ليس بهدف مراقبتها ولكن بهدف التأكد من معلومات تخص الدورات الأربعة غير المتقدمة جبائياً والخاضعة لعملية التدقيق.

2. إدارة ملفات التدقيق الجبائي

تتم إدارة ملفات التدقيق الجبائي الخاصة بالمكلفين بالضريبة على مرحلتين أساسيتين؛ الأولى تتمثل في اقتراح برمجة ملف المكلف بالضريبة لإخضاعه للتدقيق والرقابة والحسم في برمجة ملفه من عدمه، أما المرحلة الثانية فتتمثل في تنفيذ عملية التدقيق الجبائي بالنسبة للملفات المبرمجة.

1.2. اقتراح وبرمجة ملفات التدقيق

تتمثل هذه المرحلة في برمجة ملفات المكلفين بالضريبة التي سوف تكون خاضعة للتدقيق الجبائي خلال السنة المقبلة، بحيث يجب أن تنتهي عملية البرمجة قبل تاريخ 20 نوفمبر من كل سنة، فمثلاً الملفات التي تبرمج سنة 2020 يجب أن تكون جاهزة قبل تاريخ 20 نوفمبر 2020 على أن تنفذ خلال سنة 2021. وتتم عملية البرمجة بناءً على الاقتراحات التي تقدمها كل مستويات الإدارة الجبائية بطريقة تصاعديّة، فكل مركز ضرائب يقترح مجموعة من ملفات المكلفين بالضريبة التابعين له التي يرى من المناسب تدقيقها خلال السنة المقبلة ويرسلها للمديرية الولائية، هذه الأخيرة بدورها تجمع كل اقتراحات مراكز الضرائب التابعة لها وترفعها للمديريات الجهوية ثم المديرية العامة للضرائب.

2.2. تنفيذ برامج التدقيق

بعد برمجة ملفات المكلفين بالضريبة الذين سيخضعون للتدقيق الجبائي خلال السنة المقبلة، توزع ملفاتهم على الجهات المختلفة المكلفة بتنفيذ عملية التدقيق الجبائي التي تناولناها في المحور الأول.